

الانقسام الاقتصادي في اليمن: لجنة لمعالجة الخلافات



تدرس الأطراف اليمنية العديد من الخيارات المطروحة منها تشكيل لجنة لمعالجة الانقسام الاقتصادي في اليمن للبدء بتنفيذ خريطة الطريق المتوافق عليها في ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي 2023، بعد أن مهد اتفاق إنهاء الأزمة المصرفية والنقل الجوي، لبدء حوار اقتصادي ترعاه الأمم المتحدة للبت في مختلف الملفات المعقدة التي تركز حولها الصراع بدرجة رئيسية منذ نحو عامين.

وقالت مصادر مطلعة، فضلت عدم الإشارة إلى هويتها، لـ"العربي الجديد"، إن هناك جهوداً حثيثة تبذلها الأمم المتحدة والدول الراعية للاتفاق الأخير لتقريب وجهات النظر بين الطرفين الحكومة المعترف بها دولياً والحوثيين والجلوس على طاولة حوار لحسم القضايا محور الخلاف بين الطرفين على ضوء خريطة الطريق المعلنة لإنهاء الأزمة في اليمن.

وأشارت هذه المصادر إلى قرب الاتفاق على بعض المحددات أهمها تشكيل لجنة من الطرفين لبحث العديد من القضايا الاقتصادية محور الخلاف والتجاذبات بينهما، منها قضية رواتب الموظفين المدنيين المتوقفة منذ نحو سبع سنوات.

كما سيكون من اختصاص اللجنة البحث عن حل لمشكلة الانقسام الاقتصادي في اليمن الحاصل في البنك المركزي حيث يعمل برأسين في كل من عدن وصنعاء بما يمهد لإعادة توحيد العملة والتداول النقدي والتي تعتبر في نظر مراقبين وخبراء اقتصاديين أهم مشكلة تواجهها اليمن.

الريال اليمني / صرافة في اليمن (أحمد الباشا/ فرانس برس)
اقتصاد عربي

الريال اليمني يفقد 43% من قيمته في عام

الباحث الاقتصادي رشيد الحداد، يرى في حديثه لـ"العربي الجديد"، أن الحكومة المدعومة من التحالف والتي يصفها بالهشة والشكلية هي مسببة الصراع الأخير الذي يهدد سبل العيش المتبقية لليمنيين والمتمثلة بتحويلات المغتربين. وشدد الحداد على أهمية أن يكون الاتفاق الأخير اللبنة الأولى التي تؤسس لطريق السلام، ووضع حد للانقسام النقدي والمالي بما يؤدي إلى إنهاء معاناة الموظفين المتوقفة رواتبهم، ويفضي إلى حل يعيد تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال.

إدارة لإنهاء الانقسام الاقتصادي في اليمن

ومن الخيارات المطروحة لإعادة توحيد البنك المركزي اليمني كما علم "العربي الجديد"، أن يعمل بإدارة موحدة تحت إشراف الأمم المتحدة في دولة خارج اليمن مؤقتاً، في حين أن هناك أطرافاً عدة تدفع باتجاه إعادة توحيد إدارة عمليات البنك في مقره الرئيسي بصنعاء قبل نقلها إلى عدن من طرف الحكومة المعترف بها دولياً في نهاية العام 2016.

سيكون من اختصاص اللجنة البحث عن حل لمشكلة الانقسام الحاصل في البنك المركزي اليمني

في السياق، أكد مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن هانس غرونديبرغ، أنه وافق على تقديم كل الدعم الذي طلبه الطرفان لتنفيذ التدابير التي اختارا الالتزام بها.

وكان المبعوث الأممي إلى اليمن، قد أعلن في ديسمبر/ كانون الأول الماضي 2023، التوصل إلى خريطة طريق ترعاها الأمم المتحدة لإنهاء الحرب في اليمن تلتزم بموجبها الأطراف بمجموعة من التدابير تشمل تنفيذ وقف إطلاق النار، وإجراءات لتحسين الظروف المعيشية في اليمن، والانخراط في استعدادات لاستئناف عملية سياسية جامعة تحت رعاية الأمم المتحدة.

كما تشمل خريطة الطريق دفع جميع رواتب القطاع العام، واستئناف صادرات النفط، وفتح الطرق، ومواصلة تخفيف القيود المفروضة على مطار صنعاء وميناء الحديدة.